النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

هل تتم الإطاحة بمدير عمليات الخفجي؟

توقع مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» أن يتم الإطاحة بمدير العمليات في منطقة الخفجي المقسومة بين الكويت والسعودية وذلك نظرا لوجود مشاكل فنية وإدارية تعوق عمل وطموح شركتي الكويتية لنفط الخليج وأرامكو لأعمال الخليج، مشيرا إلى أن المنطقة المقسومة مقبلة على مشاريع كبرى لإنتاج الغاز وتتطلب التوافق بين الطرفين والابتعاد عن المشاكل.

في تغريدات وعدوا فيها بكشف مفاجآت لن تسر "الفاسدين وأعوانهم قريبا"

قياديون نفطيون سابقون انفجر قهرهم في "تويتر"

لا شك في أن مؤسسة البترول الكويتية خسرت كثيرا في تأخر تنفيذ العديد من مشاريعها وخططها على مدار الأعوام الماضية وذلك لأسباب عدة يأتي في مقدمتها الصراع المرير بين القيادات النفطية السابقة والتدخل السياسي الفج في شؤون ومشاريع القطاع النفطي، وجاء دفع غرامة مشروع «كي- داو» بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير وزلزلت القطاع وأفقدته توازنه، وتطلب الأمر التدخل الحكومي بأعلى قياداته لدفع عجلة تغيير طال انتظار من يحركها.

أن ما حدث في القطاع النفطي خلال مايو 2013 طرح علامات استفهام في تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء بإحالة القياديين ممن امضوا 35 عاما في القطاع النفطي إلى التقاعد وذلك على الرغم من أن بعض القيادات المقالة لم تمض في القطاع أكثر من 30 عاما.

قرار المحكمة

والآن وبعد مرور أكثر من 5 أشهر على إقالة الأعضاء المنتدبين في الشركات النفطية يبدو أن الأيام المقبلة ستكون مليئة بالمفاجآت والتي ستكون كالصاعقة على القطاع النفطي في حال صدور حكم المحكمة الإدارية بإلزام مؤسسة البترول بعودة 4 قيادات نفطية لا ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء في التقاعد الإجباري.

وترجح مصادر في مؤسسة البترول صدور حكم المحكمة في شهر ديسمبر المقبل والذي يتوقع أن يلغى قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول القاضي بإقالة الأعضاء المنتدبين باعتبار أن المجلس ليست له سلطة التنفيذ في التقاعد الإجباري للقيادات وبالتالي أصبح عودتهم إلى مناصبهم قاب قوسين أو أدنى، وذلك بناء على رأي القانونيين وبعض أعضاء هيئة الفتوى والتشريع والذين قالوا إن قرار التقاعد به تجاوز فادح في حق القياديين ولم يصدر به كتاب رسمي حتى يومنا هذا.

انفجار تويتري

ومع تسارع الأحداث اليومية وزيادة المؤشرات الإيجابية في عودة هؤلاء القياديين انفجر ألم القياديين النفطيين الذين أحيلوا للتقاعد الإجباري على موقع «تويتر» واتخذوا موقع التواصل الإلكتروني كمنبر للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم للقطاع النفطي عبر تغريدات تحمل في طياتها الكثير من علامات الاستفهام والتي استوقفت الكثير من متابعي شبكات التواصل الاجتماعي والتي تركزت على أن الأيام المقبلة ستفتح فيها ملفات شائكة ويكشف فيها سراق المال العام.

علي الهاجري: الأيام القليلة المقبلة حبلى بالمفاجآت.. فهل صحيح؟

سياسة التحجيم والإقصاء

الشيخة شذى: ويمكرون ويمكر الله

صبرا جميلا..

علي الهاجري في تغريدة: الأيام القليلة القادمة حبلى بالمفاجآت غير السارة للفاسدين وأعوانهم

وهو أيضا من القياديين الذين ينتظرون صدور حكم المحكمة بفارغ الصبر لرد اعتباره وعودته على رأس عمله في المؤسسة، فمن التغريدات التي استوقفتنا على حسابه تلك التغريدة:«الأيام القليلة القادمة حبلى بالمفاجآت التي لن تسر الفاسدين وأعوانهم» في إشارة منه إلى أن اقتراب موعد حكم المحكمة وانكشاف بعض المستندات المهمة التي ستظهر للرأي العام الكويتي الفاسدين وأعوانهم.

وعلى طريقة الهاجري تأتي القيادية السابقة الشيخة شذى ناصر الصباح في حسابها على «تويتر» ذي الـ 14,3 ألف متابع لتطرح بين فترة وأخرى تغريدة حول الظلم والقهر الوظيفي المتبع في الكويت عموما، ومن التغريدات اللافتة للانتباه على حساب العضو المنتدب السابق للتدريب والتطوير الوظيفي:«ارتفاع الظالم لا يعني انتصاره، فكلما زاد الارتفاع كان السقوط مرعبا.. صبرا جميلا».

تصفية الحسابات

وفي تعليق من قيادي نفطي سابق أقيل وينتظر حكم المحكمة قال لـ «الأنباء» إن المؤسسة تأبى عبر تاريخها الطويل كمؤسسة وطنية عملاقة أن تساهم في ضياع كرامة أشخاص ولو إلى حين من الزمن، لكن طبقات فوق طبقات من الظلم وتصفية الحسابات سلكت طريقها مؤخرا والآن بدأت تسلك طريقها نحو سطح ملتهب من الانتقادات والتي يتوقع أن تنكشف قريبا.

وأضاف: «الغضب لدى القيادات النفطية ظهر في رفضهم التوقيع على إقالتهم، فما حدث في الفترة من 17 مايو وحتى 21 منه يطرح العديد من التساؤلات ويصطدم بقائمة طويلة من الشك والريبة في إقالة قياديين لا دخل لهم بهدر المال العام سواء في قضية داو أو اتفاقية شل».

وتابع:« قولوا لنا حدود ما تعرفون نقل لكم ان كانت لدينا شهية للثقة فلاتزال كل القانونين وأعضاء الفتوى والتشريع أكدوا أنه لا يوجد سبب لإنهاء الخدمات وبالتالي ما بني على باطل فهو باطل، القياديين النفطيين أذكى من أن يؤثر عليهم فاصل دراميا من الكذب».

وأوضح أن ما حدث للقيادات النفطية هي سابقة تحدث لأول مرة في القطاع النفطي من المعاملة السيئة للقياديين، وكأنهم سارقون للمال العام، مضيفا «4 أعضاء منتدبين توجهوا إلى الديوان الأميري وقرروا رفع قضية تحفظ الحقوق لأن عملية الإقصاء حرمتنا من كل حقوقنا الوظيفية من «باكدج» التقاعد وغيره».

وتابع: «اجتماع مجلس إدارة المؤسسة الذي عقد لتشكيل الأعضاء المنتدبين للشركات النفطية لم يراع المفاضلة في الاختيار وجاء قراره جائرا لقياديين لم يكملوا 30 عاما في القطاع النفطي».

ولكن في حال صدور الحكم القضائي برجوع القياديين النفطيين السابقين فقد نصطدم بقائمة طويلة من الأسئلة ظاهرة للعيان فوق حائط من الترقب والقلق في الربكة التي ستحدث في القطاع النفطي ومصير القيادات الحالية، وعلى هذه الجزئية يجيب أحد القياديين بأن مسؤولي مؤسسة البترول الحاليين انتبهوا إلى إمكانية حدوث مثل هذا الأمر في اعتماد تشكيلة إدارية للمؤسسة تمكن من استيعاب القيادات السابقة على نفس مسمياتهم الوظيفية مع المحافظة على القياديين الحاليين.

القعود: 700 موظف أمن وإطفاء إلى «البترول الوطنية» بداية ديسمبر

أكد الرئيس التنفيذي بالوكالة في شركة خدمات القطاع النفطي خالد عبدالله القعود في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن لجنة تصفية الشركة تقوم حاليا بفرز وإعداد كشوف 700 موظف أمن وإطفاء يعملون في مواقع مختلفة في شركة البترول الوطنية الكويتية، متوقعا أن يتم تسكين ونقل تلك الموظفين في بداية شهر ديسمبر المقبل.

وقال القعود: إن اللجنة في طور الإعداد لنقل موظفي شركة البترول الوطنية وتحديد موعد لنقلهم، حيث حددت بداية شهر ديسمبر كموعد مقترح للبدء في عملية النقل والتي ستبدأ عقب تجهيز الأوراق والملفات وعدد كشوف الموظفين، متوقعا أن تبدأ اللجنة في فرز وتسكين موظفي الأمن والإطفاء في الشركات النفطية الأخرى لاحقا.

خالد القعود

وبالنسبة للمديرين ورؤساء الفرق في خدمات القطاع النفطي قال القعود : ان اللجنة المنبثقة لفرزهم يتوقع آن تكون قد انتهت من أعمالها والمتبقي هو تحديد موعد نقل الموظفين.

وعن الموظفين الإداريين في المكتب الرئيسي للشركة قال القعود إن عددهم يبلغ في حدود 120 إلى 150 موظفا وسيتم نقلهم أيضا لاحقا عقب الانتهاء من نقل الأصول، مشيرا إلى أن عملية نقل الأصول ستتزامن مع العمليات النهائية لنقل الموظفين في شهر ديسمبر المقبل، علما أن أصول الشركة سيتم توزيعها على الشركات النفطية التي تم تسكين الموظفين اليها.

وأوضح أن لجنة الانتقال تتحرى الدقة حول المحافظة على حقوق العاملين كافة، فيما يتعلق بالنواحي المادية دون انتقاص أو تقليل بالإضافة إلى محاولة المحافظة على المسميات الوظيفية نفسها، مبينا أن بعض الشركات النفطية قامت باستحداث مسميات وظيفية جديدة، لاسيما ان تلك المسميات لم تكن موجودة من قبل.

280 موظفا من «خدمات القطاع» إلى «نفط الكويت»

علمت «الأنباء» من مصادرها أن شركة نفط الكويت في طريقها لاستقطاب 280 موظفا جديدا من شركة خدمات القطاع النفطي من موظفي القوة الشاطئية ومركز الإسناد للإطفاء بالإضافة إلى تخصصات إدارية وفنية من المكتب الرئيسي. وقالت المصادر ان شركة نفط الكويت ستستقطب 221 موظفا من موظفي القوة الشاطئية ومركز الإسناد للإطفاء من شركة خدمات القطاع النفطي و59 موظفا من تخصصات إدارية وفنية من شركة خدمات القطاع النفطي. إلى هذا ذكرت المصادر أن لجنة التصفية تعمل على قدم وساق حاليا لفرز ونقل موظفي الأمن والإطفاء إلى شركة البترول الوطنية، حيث طلبت الشركة من الموظفين التواجد ابتداء من 24 نوفمبر الجاري وحتى 28 منه في نادي بيت الوطنية التابع للشركة للانتهاء من عمليات النقل والتسكين.

سوف يتم تحويلكم إلى ليلى ومحمود..!

العلاقة بين أي مؤسسة أو عميل تبدأ من موظف البدالة، لذا فإن الانطباع الذي يأخذه العميل عن المكان يتأثر سلبا أو إيجابا بطريقة رد وأسلوب كلام وتعامل هذا الموظف معه، ويعتبر قسم البدالة في مؤسسة البترول الكويتية من أكثر المواقع في المؤسسة انشغالا، ولكن تفاني موظفيه يجعل العمل يسير بغاية السلاسة، وهذا ما يثبت أن العمل يدار من قبل موظفي البدالة ليلى ومحمود بكل انسيابية وجودة في الخدمة.. يعطيكم العافية.

عمل شاق ودؤوب لموظفي البدالة ليلى ومحمود في مؤسسة البترول

مقال نفطي

h.mahtat@yahoo.com
@hmahtat
حمد التركيت

قراءة في شؤون الطاقة والاقتصاد

الغاز في الخليج.. خطر قادم

تشير تقارير عدة آخرها ما صدر عن المركز الديبلوماسي للدراسات الاستراتيجية بالإشارة الى التخوف من شح الغاز مستقبلا في دول الخليج، حيث تتربع قطر وإيران وروسيا على عرش مصدري الغاز في العالم، بينما تعاني دول الخليج من خطورة نقص حاد في المتوافر من الغاز مستقبلا خصوصا المرتبط بإنتاج النفط (الغاز المصاحب) لذا فإنه من الأحرى المبادرة بإقامة شبكة خليجية متكاملة بين الدول الأعضاء لتصدير الغاز من قطر والاستفادة من توافره في دولة لسد عجز في دولة اخرى من دول مجلس التعاون. إن مشروع (دولفين للغاز) بين قطر والإمارات نموذج يمكن أن يتكرر ليغطي دول الخليج بأكملها، ولعل نجاح دول الخليج في تبادل الكهرباء عبر شبكة كهربائية تغطي دول الخليج افضل نموذج يمكن الاقتداء به وتطبيقه على الغاز الخليجي.

□□□

أبوظبي تتجه للاستفادة من الكربون لاستخراج النفط

من خلال توقيع اتفاقية بين شركتي «ادنوك» و«مصدر» في ابوظبي ستتم الاستفادة من الانبعاثات الكربونية CO2 في تعزيز استخراج وإنتاج النفط وهذه المبادرة لها قيمة إضافية تجارية وبيئية لتقليل الانبعاثات الكربونية وتنقية البيئة وقد قامت «شركة ايكويت» بتوفير هذا الغاز من وحداتها الانتاجية وتم بيعه الى الشركات المحلية الا انه وحسب معلوماتي فان شركة نفط الكويت لم تقم حتى تاريخه بالاستفادة من تلك الغازات في إنتاج النفط من الآبار النفطية ولعلها قامت مسبقا بدراسة امكانية استخدام غاز ثاني اكسيد الكربون المستخدم عالميا لأغراض بيئية بحتة.. لذا نأمل ان تتم الاستفادة من تجربة الإخوة في ابوظبي، حيث ستتم الاستفادة من التقاط 800 ألف طن من غاز ثاني اكسيد الكربون المنبعث في الهواء في حقول النفط في أبوظبي. هل يمكن لشركة النفط تطبيق هذه الخبرة في انتاج النفط في الكويت؟

□□□

احتفال "الكيماويات".. نقطة الانطلاق

من حيثيات الكلمات التي ألقاها وزير النفط والاخوة المسؤولون اثناء حفل شركة الكيماويات البترولية في الاسابيع الماضية بمناسبة مرور 50 عاما على تأسيس الشركة.. كان الامل في أن يتم وضع حجر الأساس لمشروع الأوليفينات الثالث والذي مضى على دراسته اكثر من 5 سنوات خصوصا بعد الاشارة الى ان وحدات هذا المجمع ستكون من ضمن وحدات المصفاة الرابعة والتي ستؤدي الى توفير كبير في التكاليف الرأسمالية للمشروع وزيادة العائد على الاستثمار في هذا المشروع، أسئلة كثيرة برزت حول المشروع.

فهل سيكون التوجه للاستعانة بالشركات الاجنبية وتأسيس شركة على غرار شركة «ايكويت» اي شريك اجنبي وشركات محلية يمثلها القطاع الخاص؟ كيف سيتم جذب الاستثمار لهذا المجمع؟

من الأجدى بالإخوة المسؤولين التعرف على سلبيات وإيجابيات المشاريع المماثلة قبل تحديد كيفية المشاركة في المشروع والمنتجات التي سيتم إنتاجها؟ وهناك في السعودية تجربة لشركة ارامكو ممثلة في شركة بترورابع ومشروع «صدارة » والمرتبطين بمصافي نفط قائمة

□□□

مشروع إيصال غاز المنازل.. متى يطرح؟

توالت دعوات اتحاد الجمعيات التعاونية لمؤسسة البترول لوضع حلول جذرية لمشكلة اسطوانات الغاز المستخدمة في المنازل والمطاعم وغيرها. ومن الغريب جدا ان تكون دولة نفطية مثل الكويت عاجزة عن ايصال الغاز الى المنازل في الكويت، حيث المساحة الجغرافية المحدودة وعدد السكان الذي لا يتجاوز 3 ملايين نسمة، بينما تقوم تركيا ذات التعداد الذي يتجاوز 80 مليون نسمة ومصر ذات الـ 90 مليون نسمة بإيصال الغاز الى المنازل والشقق السكنية عبر شبكة انابيب متطورة يتم تشييدها من ضمن البنية التحتية في كل المناطق السكنية.

فقط في الاحمدي تم هذا المشروع وتم من قبل الشركات الاجنبية التي عملت في الاربعينيات في انتاج النفط والغاز بدءا من المناطق الجنوبية واستطاعت توفير الغاز عبر أنابيب لجميع المنازل التابعة لشركة نفط الكويت من تاريخه حيث يقطنها الأجانب في حينه لذا لماذا لا يتم طرح هذا المشروع على شركات القطاع الخاص ويتم الانتهاء من أسطوانات الغاز التي أكل وشرب عليها الدهر.

□□□

القول ما قالت لاغارد...

في زيارتها للكويت يوم الاحد 10 نوفمبر الجاري تحدثت السيدة لاغارد وبكل صراحة ان على الدولة التعجل في تنويع الاقتصاد وخلق فرص وظيفية في القطاع الخاص حتى لا تتعرض الكويت الى هزة اقتصادية تؤثر عليها. هذا القول قاله من قبل الكثير من الاقتصاديين والسياسيين والمهتمين انه لن يصلح حال الاقتصاد الكويتي مادامت الدولة تسيطر على معظم الانشطة والخدمات الاساسية التي تهم المواطنين. الكهرباء والماء والمواصلات والموانئ، بل حتى شركة المخابز كلها حكومية 100٪، بينما تشكل هذه الخدمات اكبر فرصة استثمارية للقطاع الخاص. الخوف الذي يردده الضعفاء دوما هو عدم قبول الشباب الكويتي الانخراط في القطاع الخاص وتفضيله العمل الحكومي.. والسبب في ذلك ليست الوظيفة في حد ذاتها بل رب الوظيفة، حيث ان القطاع الحكومي هو سبيل الحصول على الراتب دون اداء متكامل من الموظفين في ساعات العمل الرسمية. ولعل كفاءة الشباب الكويتي الذي يعمل في البنوك وشركات الاتصالات وشركات القطاع الخاص لهو خير دليل قاطع على نجاح الشاب والشابة الكويتية في أداء العمل المطلوب إذا ما توافر له جو العمل الصحي والتشجيع المستمر وربط الميزات المالية التي يحصل عليها بالنتائج الفعلية للموظف وحسب الأداء. أن وجود مؤسسة ناجحة بكل المعايير مثل هيئة دعم وتشجيع العمالة الكويتية في القطاع الخاص حافز كبير جدا لأن يستوعب القطاع الخاص أكبر عدد ممكن من الشباب الكويتي. القول ليس ما قالته لاغارد بل ما قاله الكثير من قبلها، لذلك نحن بحاجة الى قرارات وتنفيذ للخطط الموضوعة حتى لا يكون هناك خطر مستقبلي يهدد شباب الكويت وليس لمقولات تكرر الحديث عنها.